

تحدد هذه الوثيقة البيان الذي تمت مناقشته في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين (OECD/G20) بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS). وقد وافقت عليه [137 ولاية قضائية عضو](#) بتاريخ 4 نوفمبر 2021. وتجدر الإشارة إلى أنه لم ينضم جميع أعضاء الإطار الشامل حتى يومنا هذا.

مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية /مجموعة العشرين بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح

بيان حول حل ثنائي الركائز لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي

8 أكتوبر 2021

مقدمة

وافق الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على حل ثنائي الركائز لمعالجة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وتتناول الفقرات التالية عرض لما تم الاتفاق عليه من عناصر بكل ركيزة من الركائز.

وترد بالملحق خطة تنفيذ مفصلة.

الركيزة الأولى

النطاق

الشركات التي تأتي ضمن نطاق الركيزة الأولى هي الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) التي يزيد رقم أعمالها العالمي عن 20 مليار يورو ويزيد ربحها عن 10% (أي الربح قبل الضرائب/الإيرادات) ويتم احتساب الربح عن طريق آلية احتساب المتوسط مع خفض الحد الأدنى لرقم الأعمال إلى 10 مليار يورو، وهذا يتوقف على نجاح التطبيق بما في ذلك اليقين الضريبي على المبلغ "أ"، مع إجراء عملية مراجعة ذات صلة تبدأ بعد 7 سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، واستكمال المراجعة في مدة لا تزيد عن عام واحد.

ويتم استبعاد نشاط التنقيب والخدمات المالية.

الارتباط الضريبي

سكنون هناك قاعدة ارتباط ضريبي جديدة ذات غرض خاص تسمح بتخصيص المبلغ "أ" إلى ولاية قضائية تمثل السوق المستخدم عندما تحقق الشركة متعددة الجنسيات التي تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى إيرادات بقيمة مليون يورو على الأقل من تلك الولاية القضائية. وبالنسبة للولايات القضائية الأصغر التي يقل إجمالي الناتج المحلي فيها عن 40 مليار يورو، يُحدد الارتباط الضريبي عند 250 000 يورو.

ويقتصر تطبيق قاعدة الارتباط الضريبي ذات الغرض الخاص على تحديد ما إذا كانت الولاية القضائية مؤهلة لتخصيص المبلغ "أ".

وسوف تكون تكاليف الامتثال (بما في ذلك تتبع كميات المبيعات الصغيرة) مقتصرة على الحد الأدنى.

الكمية

بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى، سيتم تخصيص 25% من الربح المتبقي المحدد على أنه ربح يزيد عن 10% من الإيرادات إلى الولايات القضائية التي تمثل السوق المستخدم ذات الارتباط الضريبي الذي يستخدم أساس تخصيص قائم على الإيرادات.

مصدر الإيرادات

يعود مصدر الإيرادات إلى الولايات القضائية التي تمثل السوق النهائي حيث يتم استخدام السلع أو الخدمات أو استهلاكها. ولتسهيل تطبيق هذا المبدأ، سيتم وضع قواعد مفصلة خاصة بمصدر الإيرادات لفئات محددة من المعاملات. وعند تطبيق القواعد الخاصة بمصدر الإيرادات، يجب على الشركة متعددة الجنسيات التي تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى استخدام طريقة موثوقة تعتمد على الحقائق والظروف الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات.

تحديد الوعاء الضريبي

سيتم تحديد مقياس الربح أو الخسارة ذي الصلة للشركات متعددة الجنسيات التي تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى بالرجوع إلى الدخل الوارد بالمحاسبة المالية، مع إجراء عدد من التعديلات المحدودة. سوف يتم ترحيل الخسائر.

التقسيم

لا يتم التقسيم إلا في ظروف استثنائية حيث يتم بناءً على ما يتم الإفصاح عنه من قطاعات بالحسابات المالية توافق القطاع مع قواعد النطاق.

الملاذ الآمن لأرباح التسويق والتوزيع

عندما تكون الأرباح المتبقية لشركة متعددة الجنسيات تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى خاضعة بالفعل للضريبة في ولاية قضائية تمثل السوق المستخدم، فإن الملاذ الآمن لأرباح التسويق والتوزيع سيضع حداً أقصى للأرباح المتبقية المخصصة للولاية القضائية التي تمثل السوق المستخدم من خلال المبلغ "أ". وسيتم الاضطلاع بمزيد من العمل على تصميم الملاذ الآمن بما في ذلك مراعاة النطاق الشامل.

الحد من الازدواج الضريبي

سيتم الحد من الازدواج الضريبي على الأرباح المخصصة للولايات القضائية التي تمثل السوق المستخدم باستخدام طريقة الإعفاء أو الائتمان الضريبي. وسوف يتم انتقاء الكيان المطالب (أو الكيانات المطالبة) بتحمل مسؤولية سداد الضريبة من الكيانات التي تحقق ربحاً متيقباً.

اليقين الضريبي

ستستفيد الشركات متعددة الجنسيات التي تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى من أليات منع النزاعات وتسويتها، مما يتيح تجنب الازدواج الضريبي للمبلغ "أ"، بما في ذلك كل المسائل المتعلقة بالمبلغ "أ" (مثل النزاعات حول تسعير المعاملات وأرباح الشركات)، بطريقة إلزامية وملزمة. وسيتم تسوية النزاعات بشأن ما إذا كانت المسائل تتعلق بالمبلغ "أ" بطريقة إلزامية وملزمة، من دون تأخير لآلية منع النزاعات الموضوعية وتسويتها.

وسيقصر توافر آلية تسوية النزاعات الملزمة الاختيارية على المسائل المتعلقة بالمبلغ "أ" للاقتصادات النامية المؤهلة لتأجيل مراجعة الأقران بموجب الإجراءات 14 من تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح¹ وليس لديها نزاعات متعلقة بإجراء الاتفاق المتبادل أو كانت تمر بمستويات منخفضة من هذه النزاعات. وستتم مراجعة أهلية الولاية القضائية لهذه الآلية الاختيارية بانتظام؛ وستبقى الولايات القضائية التي يتبين أنها غير مؤهلة من خلال المراجعة، غير مؤهلة في كل السنوات اللاحقة.

¹ تنص الفقرة 7 من منهجية التقييم الحالية بموجب الإجراء 14 المنشورة في إطار وثائق مراجعة الأقران بموجب الإجراء 14 على شروط الأهلية للحصول على تأجيل لمراجعة الأقران بموجب الإجراء 14 من تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

المبلغ "ب"

سيتم تبسيط وتنظيم عملية تطبيق مبدأ السعر المحايد على أنشطة التسويق والتوزيع الأساسية داخل البلد، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات البلدان محدودة القدرات. وسيتم انجاز هذا العمل بحلول نهاية عام 2022.

الإدارة

سيتم تنظيم عملية الامتثال الضريبي (بما في ذلك التزامات تقديم الإقرارات) والسماح للشركات متعددة الجنسيات التي تدخل ضمن نطاق الركيزة الأولى بإدارة العملية من خلال كيان واحد.

تدابير أحادية الجانب

ستتطلب الاتفاقية متعددة الأطراف (MLC) من جميع الأطراف إلغاء كل الضرائب المفروضة على الخدمات الرقمية وغيرها من التدابير المماثلة ذات الصلة فيما يتعلق بجميع الشركات، والالتزام بعدم إدخال مثل هذه التدابير في المستقبل. ولن يتم فرض أي ضرائب جديدة على الخدمات الرقمية أو أي تدابير أخرى مماثلة ذات صلة على أي شركة اعتباراً من 8 أكتوبر 2021 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2023 أو دخول الاتفاقية متعددة الأطراف حيز النفاذ، أيهما أقرب. وسيتم على نحو ملائم تنسيق طريقة إلغاء الضرائب المفروضة حالياً على الخدمات الرقمية وغيرها من التدابير المماثلة ذات الصلة. ويشير الإطار الشامل إلى تقارير واردة من بعض الأعضاء تفيد بأن الترتيبات الانتقالية تتم مناقشتها على وجه السرعة.

التنفيذ

سيتم إعداد الاتفاقية متعددة الأطراف التي يتم من خلالها تطبيق المبلغ "أ" مع فتح باب التوقيع عليها في عام 2022، ويسري العمل بالمبلغ "أ" في عام 2023. وترد بالملاحق خطة تنفيذ مفصلة.

الركيزة الثانية

التصميم الكلي

تتكون الركيزة الثانية من:

- قاعدتان محليتان متشابهتان (معاً قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي فيما يُعرف بقواعد (GloBE): (1) قاعدة تضمين الدخل (IIR)، التي تفرض ضريبة تكميلية على الكيان الأم نظراً لدخل الكيان العضو المشارك الخاضع لضريبة منخفضة و(2) قاعدة المدفوعات الضريبية المنخفضة (UTPR)، والتي ترفض الخصومات أو تتطلب تعديلاً مكافئاً بالقدر الذي لا يخضع فيه دخل الكيان العضو المشارك الخاضع لضريبة منخفضة إلى الضريبة بموجب قاعدة تضمين الدخل؛ و
- قاعدة مستندة إلى اتفاقية (قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR)) تسمح للولايات القضائية التي تمثل المصدر بفرض ضرائب محدودة على بعض مدفوعات لأطراف مرتبطة تخضع لضريبة أقل من الحد الأدنى لمعدل الضريبة. وسيتم اعتماد قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) كضريبة مشمولة بموجب قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE).

حالة القواعد

ستكون قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي بمثابة نهج مشترك. وهذا يعني أن أعضاء الإطار الشامل:

- ليسوا ملزمين بتبني قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE)، لكن إذا اختاروا القيام بذلك، فسيقومون بتنفيذ القواعد وإدارتها بطريقة تتسق مع النتائج المنصوص عليها في الركيزة الثانية، بما في ذلك ما يتم في ضوء القواعد النموذجية والتوجيهات المتفق عليها بمعرفة الإطار الشامل؛
- يوافقون على تطبيق قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي التي يطبقها أعضاء الإطار الشامل الآخرون بما في ذلك الاتفاق على ترتيب القواعد وتطبيق أي ملاذات أمنة متفق عليها.

النطاق

ستتطبق قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) على الشركات متعددة الجنسيات التي يبلغ حجم مبيعاتها على الأقل حد الـ 750 مليون يورو على النحو المحدد في الإجراء 13 من مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (تقرير على مستوى كل دولة على حدة). وتتمتع البلدان بالحرية في تطبيق قاعدة تضمين الدخل (IIR) على الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي في بلدها حتى لو لم تستوف الحد المبين أعلاه.

لا تخضع الكيانات الحكومية أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الهادفة للربح أو صناديق المعاشات التقاعدية أو صناديق الاستثمار التي تُعتبر كيانات أم نهائية (UPE) لمجموعة شركات متعددة الجنسيات أو أي من الكيانات القابضة المستخدمة من قبل هذه الكيانات أو المنظمات أو الصناديق لقواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE).

تصميم القواعد

تخصص قاعدة تضمين الدخل (IIR) ضريبة تكميلية على أساس نهج من الأعلى إلى الأسفل وفقاً لقاعدة تجزئة الملكية فيما يخص ملكية الأسهم التي تقل عن 80%.

وتخصص قاعدة المدفوعات الضريبية المنخفضة (UTPR) ضريبة تكميلية تدفعها الكيانات الأعضاء بمجموعة الأشخاص المرتبطة ذات الضرائب المنخفضة، بما في ذلك تلك الكيانات الموجودة في الولاية القضائية الموجودة بها الكيان الأم النهائي. وستنص قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) على استثناء الشركات متعددة الجنسيات من قاعدة المدفوعات الضريبية المنخفضة (UTPR) في المرحلة الأولية من نشاطها الدولي، والمُعَرَفَة على أنها الشركات متعددة الجنسيات التي لديها أصول ملموسة في الخارج بقيمة لا تتجاوز 50 مليون يورو والتي تعمل فيما لا يزيد عن 5 ولايات قضائية أخرى². ويقتصر الاستثناء على فترة 5 سنوات بعد دخول الشركات متعددة الجنسيات في نطاق قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) لأول مرة. وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تقع في نطاق قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) عند دخولها حيز النفاذ، تبدأ فترة السنوات الخمس مع بدء العمل بقاعدة المدفوعات الضريبية المنخفضة (UTPR).

حساب معدل الضريبة الفعّال (ETR)

ستعمل قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) على فرض ضريبة تكميلية باستخدام اختبار معدل الضريبة الفعّال الذي يتم احتسابه على أساس الولاية القضائية والذي يستخدم تعريفاً مشتركاً للضرائب المشمولة ووعاءاً ضريبياً يُحدّد على أساس الدخل المحدد في المحاسبة المالية (مع تعديلات متفق عليها متسقة مع أهداف السياسة الضريبية للركيزة الثانية واليات معالجة اختلافات التوقيت).

وفيما يتعلق بالأنظمة الحالية للضريبة على التوزيع، فلن يكون هناك ضريبة تكميلية في حال يتم توزيع الأرباح في غضون 4 سنوات مع إخضاعها للحد الأدنى لمعدل الضريبة أو ما يزيد عنه.

الحد الأدنى لمعدل الضريبة

يبلغ الحد الأدنى لمعدل الضريبة المستخدم لأغراض قاعدة تضمين الدخل (IIR) وقاعدة المدفوعات الضريبية المنخفضة (UTPR) 15%.

الاستثناءات

ستنص قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) على استثناء على أساس جره النشأط (formulaic substance carve-out) يستبعد مبلغاً من الدخل يمثل 5% من القيمة الدفترية للأصول الملموسة والمرتببات. وخلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات، سيكون مبلغ الدخل المستبعد 8% من القيمة الدفترية للأصول الملموسة و10% من المرتببات، وينخفض سنوياً بنسبة 0.2 نقطة مئوية عن السنوات الخمس الأولى، وبنسبة 0.4 نقطة مئوية للأصول الملموسة وبنسبة 0.8 نقطة مئوية للمرتببات عن السنوات الخمس الأخيرة.

وستنص قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) أيضاً على حد أدنى للاستبعاد بالنسبة للولايات القضائية التي تمتلك فيها الشركة متعددة الجنسيات إيرادات تقل عن 10 ملايين يورو وأرباح تقل عن مليون يورو.

² يُنظر للشركة متعددة الجنسيات على أنها تعمل في ولاية قضائية ما في حال كانت تلك الشركة متعددة الجنسيات لديها كيان مشارك في تلك الولاية القضائية على النحو المحدد لأغراض قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE).

الاستعدادات الأخرى

تنص قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) أيضاً على استبعاد دخل الشحن الدولي باستخدام تعريف هذا الدخل بموجب الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إجراءات التبسيط

لضمان أن تكون إدارة قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) محددة الأهداف قدر الإمكان ولتجنب تكاليف الامتثال والتكاليف الإدارية غير المتناسبة مع أهداف السياسة، سيُشمل إطار التنفيذ ملاذات أمانة و / أو آليات أخرى.

التوافق مع نظام الدخل العالمي المتأني من الأصول غير الملموسة والخاضع لضريبة منخفضة (GILTI)

من المتوقع عليه أن الركيزة الثانية ستطبق معدلاً أدنى للضريبة على أساس الولاية القضائية. وفي هذا السياق، سيتم النظر في الظروف التي سيتوافق بموجبها نظام الدخل العالمي المتأني من الأصول غير الملموسة والخاضع لضريبة منخفضة (GILTI) الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية مع قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) لضمان تكافؤ الفرص.

قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR)

يدرك أعضاء الإطار الشامل أن قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) هي جزء لا يتجزأ من تحقيق توافق في الآراء بشأن الركيزة الثانية للبلدان النامية³. إن أعضاء الإطار الشامل الذين يطبقون معدلات ضريبة على دخل الشركات أقل من الحد الأدنى للمعدل المعمول به في قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) على الفائدة والإتاوات ومجموعة محددة من المدفوعات الأخرى، سيطبقون قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) فيما يتم من اتفاقيات ثنائية مع بلدان نامية من الأعضاء في الإطار الشامل متى طُلب منهم القيام بذلك.

وسيقصر الحق الضريبي على الفرق بين الحد الأدنى للمعدل المعمول به في قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة STTR ومعدل الضريبة الذي ينطبق على المدفوعات.

وسيكون الحد الأدنى للمعدل المعمول به في قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) هو 9%.

التنفيذ

من المتوقع تشريع الركيزة الثانية من خلال قانون في عام 2022، لتدخل حيز النفاذ في عام 2023، على أن يبدأ العمل بقاعدة المدفوعات الضريبية المنخفضة (UTPR) في عام 2024. وترد بالملحق خطة تنفيذ مفصلة.

³ لهذا الغرض، تُعرّف البلدان النامية بأنها البلدان التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي، محسوباً باستخدام طريقة أبلين البنك الدولي، 12 535 دولاراً أمريكياً أو أقل في عام 2019 على أن يتم تحديث ذلك بانتظام

الملحق. خطة التنفيذ المفصلة

يصف هذا الملحق العمل المطلوب لتنفيذ الحل ثنائي الركائز الموصوف في البيان. كما أنه يحدد جدولاً زمنياً لتلك العملية، بما في ذلك المراحل الرئيسية للإطار الشامل (IF) للمضي قدماً، مع الإشارة إلى توافر مساعدة فنية مخصصة للبلدان النامية لدعم كافة جوانب التنفيذ. ويدرك أعضاء الإطار الشامل الطبيعة الطموحة للجدول الزمني الواردة في خطة التنفيذ هذه وهم ملتزمون تمامًا ببذل كافة الجهود في سياق ما يقومون به من عملية تشريعية لتحقيق هذا الهدف.

الركيزة الأولى

سيتم تطبيق المبلغ "أ"، مع إلغاء كل الضرائب على الخدمات الرقمية وغيرها من التدابير المماثلة ذات الصلة المفروضة على جميع الشركات، كم سيتم تطبيق المبلغ "ب" بموجب الحل الخاص بالركيزة الأولى، كما هو موضح أدناه.

المبلغ "أ"

سيتم تطبيق المبلغ "أ" من خلال اتفاقية متعددة الأطراف، وعند الضرورة عن طريق التغييرات المرتبطة بالقانون المحلي، بهدف السماح بسرير العمل به في عام 2023.

الاتفاقية متعددة الأطراف

من أجل تسهيل التنفيذ السريع والمتسق، سيتم وضع اتفاقية متعددة الأطراف لتقديم إطار متعدد الأطراف لكل الولايات القضائية التي تنضم للاتفاقية، بغض النظر عما إذا كانت هناك اتفاقية ضريبية قائمة حالياً بين تلك الولايات القضائية. وسوف تتضمن الاتفاقية متعددة الأطراف القواعد اللازمة لتحديد المبلغ "أ" وتخصيصه والحد من الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى عملية الإدارة المبسطة وعملية تبادل المعلومات وعمليات منع النزاعات وتسويتها بطريقة إلزامية وملزمة بين جميع الولايات القضائية، مع تقديم تخفيضات ضريبية مناسبة للولايات القضائية التي تنطبق فيها آلية تسوية نزاعات ملزمة اختيارية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمبلغ "أ"، بما يضمن الاتساق واليقين في تطبيق المبلغ "أ" واليقين فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمبلغ "أ". وسيتم استكمال الاتفاقية متعددة الأطراف ببيان توضيحي يصف الغرض من القواعد والعمليات وطريقة عملها. وفي حالة وجود اتفاقية ضريبية بين أطراف الاتفاقية متعددة الأطراف، ستنطبق تلك الاتفاقية الضريبية نافذة ويستمر العمل بأحكامها في شأن فرض الضرائب عبر الحدود خارج نطاق المبلغ "أ"، غير أن الاتفاقية متعددة الأطراف ستعالج أوجه التناقض مع الاتفاقيات الضريبية الحالية بالقدر اللازم لتفعيل الحل فيما يتعلق بالمبلغ "أ". وسوف تتناول الاتفاقية متعددة الأطراف أيضاً أوجه التفاعل بين الاتفاقية متعددة الأطراف والاتفاقيات الضريبية المستقبلية. وفي حالة عدم وجود اتفاقية ضريبية نافذة بين الأطراف، فإن الاتفاقية متعددة الأطراف ستنشئ العلاقة اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لكل الجوانب المتصلة بالمبلغ "أ".

كأف الإطار الشامل فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي (TFDE) بتحديد وتوضيح سمات المبلغ "أ" (على سبيل المثال، الحد من الازدواج الضريبي والملاذ الأمن لأرباح التسويق والتوزيع) مع إعداد الاتفاقية متعددة الأطراف والتفاوض بشأن محتواها، بحيث تتمكن جميع الولايات القضائية التي التزمت بالبيان من المشاركة. وسيسعى فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي (TFDE) إلى الانتهاء من نص الاتفاقية متعددة الأطراف وبيانها التوضيحي بحلول أوائل عام 2022، بحيث يتم على وجه السرعة فتح باب التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف وبحيث يمكن تنظيم حفل توقيع رفيع المستوى بحلول منتصف عام 2022. وبعد التوقيع عليها، فمن المتوقع أن تصادق الولايات القضائية على الاتفاقية متعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن، بهدف تمكين دخولها حيز النفاذ وسريان العمل بها في عام 2023 بمجرد المصادقة عليها بمعرفة مجموعة كبيرة من الولايات القضائية على النحو المحدد بموجب الاتفاقية متعددة الأطراف.

إلغاء جميع ضرائب الخدمات الرقمية وغيرها من التدابير المماثلة ذات الصلة ووقف العمل بها

ستتطلب الاتفاقية متعددة الأطراف من كل الأطراف إلغاء كل الضرائب على الخدمات الرقمية وغيرها من التدابير المماثلة ذات الصلة فيما يتعلق بجميع الشركات، والالتزام بعدم إدخال مثل هذه التدابير في المستقبل. وسيتم الانتهاء من وضع تعريف مفصل لما يمثل التدابير المماثلة ذات الصلة كونه جزءاً من عملية تبني الاتفاقية متعددة الأطراف وبيانها التوضيحي.

التغييرات في القانون المحلي

قد يتعين على أعضاء الإطار الشامل إجراء تغييرات على القانون المحلي لتطبيق الحقوق الجديدة لفرض الضريبة على المبلغ "أ". ولتسهيل الاتساق في النهج المتبع لمعرفة الولايات القضائية ولدعم التطبيق المحلي بما يتفق مع الجداول الزمنية المتفق عليها وإجراءاتها التشريعية المحلية، فإن الإطار الشامل قد كلف فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي (TFDE) بوضع قواعد نموذجية للتشريع المحلي بحلول أوائل عام 2022 لتفعيل المبلغ "أ". وسيتم استكمال القواعد النموذجية بشرح يصف الغرض من القواعد وطريقة عملها.

المبلغ "ب"

قام الإطار الشامل بتكليف فريق العمل 6 ومنتدى الإدارة الضريبية بشأن إجراء اتفاق متبادل (FTA MAP) للانتهاء بشكل مشترك من العمل على المبلغ "ب" بحلول نهاية عام 2022. وسيبدأ العمل الفني بتحديد أنشطة التسويق والتوزيع الأساسية داخل البلد في نطاق المبلغ "ب". وسيقوم فريق العمل 6 ومنتدى الإدارة الضريبية بشأن إجراء اتفاق متبادل (FTA MAP) بعد ذلك بشكل مشترك بإعداد باقي مكونات المبلغ "ب"، بهدف إصدار المخرجات النهائية للمبلغ "ب" بحلول نهاية عام 2022.

الركيزة الثانية

سيتم وضع قواعد نموذجية لتفعيل قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE) بحلول نهاية نوفمبر 2021. وستعمل هذه القواعد النموذجية على تعيين النطاق وتحديد آليات قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE). وستتضمن كذلك قواعد تحديد معدل الضريبة الفعال (ETR) على أساس الولايات القضائية والاستبعادات ذات الصلة، مثل الاستثناء على أساس جوهر النشاط (formulaic substance carve-out). وستغطي القواعد النموذجية أيضاً الأحكام الإدارية التي تتناول التزامات تقديم الإقرارات بمعرفة الشركات متعددة الجنسيات واستخدام أي ملاذات إدارية أمنة. وستشمل القواعد النموذجية كذلك قواعد الانتقال. وتُستكمل القواعد النموذجية بشرح يوضح الغرض من القواعد وطريقة عملها، ويتناول الحاجة إلى قاعدة التحول من الإعفاء إلى الانتماء الضريبي في اتفاقيات معينة وفي ظروف تُلزم خلافاً لذلك الأطراف المتعاقدة باستخدام طريقة الإعفاء. وسيتم وضع حكم بالاتفاقية النموذجية لتفعيل قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) بحلول نهاية نوفمبر 2021. ويتم استكمال حكم الاتفاقية النموذجية بشرح يوضح الغرض من قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) وطريقة عملها. وسيتم الاتفاق على إتمام عملية تهدف للمساعدة في تنفيذ قاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR).

وسيتم وضع صك اتفاقية متعددة الأطراف (MLI) بمعرفة الإطار الشامل بحلول منتصف عام 2022 لتسهيل التنفيذ السريع والمتسق لقاعدة المدفوعات الخاضعة للضريبة (STTR) في الاتفاقيات الثنائية ذات الصلة.

وفي موعد أقصاه نهاية عام 2022، سيتم إعداد إطار تنفيذي يسهل التنفيذ المنسق لقواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE). وسيغطي إطار التنفيذ هذا الإجراءات الإدارية المتفق عليها (على سبيل المثال، التزامات تقديم إقرارات مفصلة وعمليات المراجعة متعددة الأطراف) والملاذات الأمنة لتسهيل امتثال الشركات متعددة الجنسيات والإدارة من قبل السلطات الضريبية على حد سواء. وفي إطار العمل على إطار التنفيذ، سينظر أعضاء الإطار الشامل في المزايا والمحتوى المحتمل للاتفاقية متعددة الأطراف من أجل ضمان التنسيق والتنفيذ المتسق لقواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي (GloBE).

مشاورات

ضمن قيود الجدول الزمني المنصوص عليه في خطة التنفيذ هذه، يستمر العمل من خلال المضي قدماً في إجراء مشاورات مع أصحاب الشأن.